مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/6/28

عقيدة الأمن الاستباقي اليابانية: الركائز المؤسسية وأبعاد التموضع في نظام دولي متحول

د. مهند حميد الراوي

● تحليلات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عقيدة الأمن الاستباقي اليابانية: الركائز المؤسسية وأبعاد التموضع في نظام دولي متحول

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تحليلات

الموضوع /شؤون إقليمية ودولية

د. مهند حميد الراوي / دكتوراه في العلوم السياسية/ الاستراتيجية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقلَيْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

مقدمة

بعد الحرب العالمية الثانية، ابتعدت اليابان عن المقاربات القائمة على القوة في المعادلتين الإقليمية والدولية، وصمّمت مؤسساتها وفق هذا التوجه، إلا أن بيئة الصراعات والمنافسة العالمية دفعتها مؤخراً إلى تغيير مقاربتها المؤسسية، إذ صادق البرلمان الياباني (الدايت) رسمياً على مشروع قانون تاريخي تقدمت به رئيسة الوزراء ساناي تاكايتشي (Sanae Takaichi)، والذي يُحدث تحولاً جذرياً في رؤية اليابان الاستخباراتية، عبر مركزية الموارد المخصصة للعمل الاستخباراتي وزيادتها. وبموجب القانون الجديد، ستقوم اليابان بتوحيد الأنشطة الاستخباراتية التي كانت تُدار سابقاً بشكل متفرق بين الشرطة ووزارتي الخارجية والدفاع، ضمن إطار موحد تحت اسم مجلس الاستخبارات الوطني (National Intelligence Coun-cil). ويتوقع أن تسعى اليابان، من خلال هذه الخطوة، إلى تحديث قدراتها الاستخباراتية الاستراتيجية لمواجهة تنامي النفوذ الصيني في المنطقة، إضافة إلى التهديدات القادمة من كوريا الشمالية، مما يعني أن اليابان تعود تدريجياً إلى ساحة القوة العالمية.

وفقاً لمنظورات أكاديمية، فقد أدى التحول نحو التعددية القطبية، الذي يتسم بتزايد نفوذ الصين، واضطرابات كوريا الشمالية، وهشاشة سلاسل التوريد العالمية، إلى جعل نموذج الاستخبارات اللامركزي في اليابان متقادماً، فالمعلومات المجزأة تعيق اتخاذ القرارات السريعة على أعلى المستويات. ولتحويل قوتها الاقتصادية والتكنولوجية إلى نفوذ جيوسياسي حقيقي، تحتاج اليابان إلى قيادة استخباراتية

موحدة. وقد تُوِّج هذا التوجه، تاريخياً، في 27 مايو/أيار 2026، عندما سنّ البرلمان الياباني رسمياً قانوناً بإنشاء مجلس الاستخبارات الوطني وذراعه العملياتي، مكتب الاستخبارات الوطني. ويتولى المجلس، برئاسة رئيس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء الرئيسيين، تنسيق جميع المعلومات الاستخباراتية بين الوزارات الحكومية بصورة شاملة. وتهدف هذه المركزية إلى حماية التقنيات ذات الاستخدام المزدوج، وتطبيق إجراءات أمنية اقتصادية صارمة، وتمكين اليابان من تبادل المعلومات الاستخباراتية عالية المستوى مع حلفائها على قدم المساواة.

الإرث التاريخي وتشتت الاستخبارات

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تغير الوضع الاستراتيجي لليابان جذرياً نتيجة نزع سلاحها. وبموجب المادة التاسعة من دستورها، نبذت اليابان الحرب بوصفها حقاً سيادياً. ونتيجةً لاستسلام اليابان للولايات المتحدة، أُدخلت تعديلات جوهرية على الدستور الياباني، نصت على أن الطموح الصادق للشعب الياباني إلى السلام العالمي يقوم على العدل والقانون، اللذين يرفضان الحرب أو استخدام القوة لحل الخلافات الدولية. وتحقيقاً لذلك، لن تمتلك طوكيو، إلى الأبد، أي قوة حربية هجومية في البحر أو الجو أو البر، أو أي نوع آخر من الإمكانيات العسكرية العدوانية، ولن يُعترف بحق الدولة في شن حرب هجومية. كما نص الدستور على أن مهمة قوات الدفاع الذاتي (الجيش الياباني) تقتصر على الدفاع عن البلاد، ولا يجوز لها العمل أو

الوجود خارجها.[1]

ونتيجةً لذلك، تبنت اليابان مبدأ يوشيدا، وهو استراتيجية اعتمدت بشكل شبه كامل على المظلة الأمنية للولايات المتحدة في الدفاع الوطني، بينما ركزت اليابان على تحقيق الانتعاش الاقتصادي. كما عمدت إلى تجزئة مجتمعها الاستخباراتي، إذ ارتكبت أجهزة الشرطة السرية المركزية، خلال الحرب العالمية الثانية، مثل «توكو» (الشرطة العليا الخاصة) و»كيمبيتاي» (الشرطة العسكرية)، انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وقمعت المعارضة. ولضمان عدم عودة هذا الاستبداد، قامت اليابان، بعد الحرب، بتقسيم عمليات جمع المعلومات الاستخباراتية بين وكالات لامركزية متنافسة، مثل مكتب الاستخبارات والبحوث التابع لمجلس الوزراء (نايتشو)، ووكالة استخبارات الأمن العام (PSIA)، ومقر استخبارات الدفاع (DIH)، مع فرض قيود صارمة على المراقبة الداخلية، وتقليص تبادل المعلومات بين الوكالات.[2]

أما على مستوى هيكل مجتمع الاستخبارات الياباني التقليدي، وفجوة الأمن القومي، فقد كان لذلك تأثير في هذا التحول، ولا سيما أن الهيكل التقليدي المجزأ أسهم بدرجة كبيرة في تشتت العمل الاستخباراتي. تاريخياً، نُظِّم مجتمع الاستخبارات الياباني عمداً لمنع مركزية السلطة، وكان مقسماً إلى ثلاثة أركان متميزة وغير منسقة:

1. بشير الوندي، مباحث في الاستخبارات (247) المدرسة اليابانية للاستخبارات، الحوار المتمدن-العدد: 6781، (بغداد: مؤسسة الحوار المتمدن، 2021)، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=704997

2. Beina Xu, Lindsay Maizland, Nathanael Cheng, and Clara Fong, The U.S.-Japan Alliance, (New York: Council on Foreign Relations, 2024), Link: https://www.cfr.org/backgrounders/us-japan-alliance

الأول: الشرطة والأمن الداخلي، إذ ركز هذا الركن بشكل أساسي على الأمن الداخلي، ومكافحة التخريب، ومراقبة الجماعات المتطرفة.

الثاني: الشؤون الخارجية، إذ جمعت وزارة الخارجية معلومات استخباراتية دبلوماسية وسياسية في الخارج من خلال جهاز الاستخبارات والتحليل التابع لها، معتمدةً بدرجة كبيرة على المعلومات المتاحة للعموم والبرقيات الدبلوماسية.

الثالث: الدفاع، إذ تخصص مقر استخبارات الدفاع، التابع لوزارة الدفاع، في الاستخبارات العسكرية، واستخبارات الإشارات، واستخبارات الصور.

أما على مستوى فجوة الأمن القومي، فقد تمثل الخلل الرئيس في هذا النظام التقليدي في الانعزالية المفرطة، إذ كانت الوزارات تحرص بشدة على حماية بياناتها، ونادراً ما تشاركها مع الجهات الأخرى. وبسبب غياب جهة مركزية تتولى تجميع هذه البيانات وتحليلها، برزت فجوة خطيرة في منظومة الأمن القومي، إذ لم يكن مكتب رئيس الوزراء يتلقى سوى أجزاء متفرقة من الصورة الكاملة، بدلاً من تقييم شامل وقابل للتنفيذ للتهديدات. وقد جعلت هذه الفجوة الهيكلية اليابان أكثر عرضةً للأزمات الحديثة، سريعة التغير ومتعددة المجالات، مثل الحرب السيبرانية والاختراقات البحرية في المنطقة الرمادية، التي تمتد آثارها عبر مجالات الدفاع وإنفاذ القانون والسياسة الخارجية في آن واحد.[3]

3. Nicholas Fishlock, Policies to Please Political Partners: The Development of Japan's Intelligence Policy in the 21st Century, (Washington D.C.: Institute for Security & Development Policy, 2019), p.p. 4-5.

كما أن معضلة تدهور البيئة الأمنية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ أسهمت هي الأخرى في إعادة التفكير الياباني فيما يتعلق بكيفية عمل مجتمع الاستخبارات، إذ تفرض الضرورة الملحة هذا التحول الهيكلي. فقد تحولت البيئة الجيوسياسية المحيطة بالأرخبيل الياباني من الاستقرار إلى حالة شديدة التقلب، تتسم بثلاثة تهديدات رئيسية.

أولها: صعود الصين، إذ يُشكل التوسع العسكري الصيني الحازم في بحرَي الصين الشرقي والجنوبي، والضغوط اليومية في المنطقة الرمادية البحرية حول جزر سينكاكو، وتصاعد التوترات بشأن مضيق تايوان، تهديداً وجودياً لخطوط إمداد اليابان وسيادتها.

الثاني: التهديد الكوري الشمالي، إذ واصلت بيونغ يانغ تطوير أسلحتها النووية وتقنيات الصواريخ الباليستية، وتُطلق بانتظام صواريخ تنتهك المجال الجوي الياباني أو تسقط داخل منطقتها الاقتصادية الخالصة، مما يُقلص نافذة استجابة طوكيو للأزمات إلى دقائق معدودة.

الثالث: السياسة الخارجية الروسية، ففي أعقاب تصاعد التحالفات الجيوسياسية، أجبرت المناورات العسكرية المشتركة بين القاذفات والسفن الحربية الروسية والصينية في بحر اليابان طوكيو على مواجهة معضلة أمنية متعددة الجبهات على حدودها الشمالية والغربية في آن واحد.[4]

4. Albert Jinwoo You, Japan centralizes intelligence, builds multi-layered alliances to counter rivals, CHOSUNBIZ, 2026, Link: https://biz.chosun.com/en/en-international/2026/05/27/K3SZE3NFZRG-ERDEVQBYOWJ26HA/

كما أن هناك دوافع عملية لإنشاء مجلس الاستخبارات الوطني، ترتبط برؤية الإدارة الحالية، إذ يُسهم إنشاء المجلس في معالجة مشكلتين عمليتين:

الأولى: القيادة الموحدة، إذ يُلزم المجلس، بموجب القانون، بدمج جميع المعلومات الاستخباراتية تحت مظلة واحدة، تخضع مباشرةً لرئيس الوزراء.

الثانية: الثقة الدولية (عقبة التصاريح الأمنية)، إذ ترفض قوى الاستخبارات الكبرى، كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة وباقي دول حلف الناتو، مشاركة البيانات الحساسة والفورية مع الدول المعرضة لتسريب المعلومات. ومن خلال إنشاء مجلس الاستخبارات الوطني وربطه بأنظمة التصاريح الأمنية الاقتصادية المُطبقة حديثاً، تُلبي اليابان معايير مكافحة التجسس الصارمة اللازمة للعمل بوصفها شريكاً متكافئاً ضمن شبكات الاستخبارات العالمية.

حسم الهوية السياسية الجديدة: صعود رئيسة الوزراء ساناي تاكايتشي (Sanae Takaichi)

بعد فوزها التاريخي بأغلبية ساحقة في مجلس النواب في فبراير/شباط 2026، استغلت رئيسة الوزراء ساناي تاكايتشي تفويضها السياسي غير المسبوق لتنفيذ إصلاحات أمنية شاملة. وفي 27 مايو/أيار 2026، أقر البرلمان الياباني رسمياً قانون إنشاء مجلس الاستخبارات الوطني، في خطوة تجسد رؤية تاكايتشي لتحويل اليابان من دولة دفاعية بحتة إلى دولة استباقية في مجال أمن

المعلومات. وتحت قيادتها، سيتولى مجلس الاستخبارات الوطني، برئاسة رئيسة الوزراء وعضوية تسعة وزراء رئيسيين في الحكومة، إلى جانب أمانته التشغيلية، مكتب الاستخبارات الوطني، قيادة وتوجيه استراتيجيات الأمن القومي، وعمليات مكافحة النفوذ الأجنبي، والدفاع التكنولوجي، وذلك اعتباراً من يوليو/تموز 2026.

لكن في مقابل تلك الرؤية لرئيسة الوزراء، فإن التوتر المحيط بالتحول السريع لليابان نحو جهاز استخبارات مركزي في عهد رئيسة الوزراء سناء تاكايتشي متجذر بعمق في تاريخ البلاد المعقد. فبينما تُصوِّر الحكومة هذه المركزية على أنها تطورٌ ضروري للبقاء الجيوسياسي في العصر الحديث، ينظر إليها النقاد على أنها تآكلٌ خطير للحريات المدنية والرقابة الديمقراطية، مما أدى إلى ردود فعل من المجتمع المدني، باعتبارها تهديداً للخصوصية. إذ أثار إنشاء مجلس الاستخبارات الوطنية ومكتبه العملياتي قلقاً واسع النطاق بين منظمات المجتمع المدني اليابانية، إذ يخشى خبراء القانون والمدافعون عن الحقوق المدنية أن يؤدي تبسيط منظومة الاستخبارات، دون ضمانات قوية لحماية الخصوصية، إلى مراقبة داخلية غير خاضعة للرقابة.[5] فخلال المداولات التشريعية في مايو/أيار 2026، أصدرت جماعات، مثل رابطة المحامين اليابانيين من أجل الحرية، تحذيرات شديدة اللهجة. وجادلت هذه الجماعات بأن تركيز صلاحيات جمع المعلومات الاستخباراتية الواسعة مباشرةً تحت مكتب رئيس الوزراء يُشكّل خطراً كبيراً بانزلاق

5. Wang Qi, Japan parliament passes bill to launch 'natl intelligence council'; move marks another attempt toward neo-militarism, posing regional threats: experts, Global Times, 2026.

النظام إلى نظام يراقب المواطنين العاديين تحت ذريعة غامضة هي «الأمن القومي». ورداً على هذه المخاوف، تظاهر آلاف المواطنين أمام البرلمان، مؤكدين أن حماية المعلومات الشخصية تُضحّى بها من أجل أمن الدولة.[6]

أما على مستوى نواب المعارضة وغياب الرقابة الديمقراطية في الساحة السياسية، فقد واجه مشروع قانون مركزية الاستخبارات معارضة شديدة من جماعات المعارضة الرئيسية، وعلى رأسها الحزب الديمقراطي الدستوري الياباني والحزب الشيوعي الياباني. وتركزت انتقاداتهم الأساسية على تجاوز السلطة التنفيذية لصلاحياتها، وغياب الرقابة البرلمانية بصورة واضحة. وأكد نواب المعارضة أن القانون الجديد يفتقر إلى بنود تُلزم مجلس الاستخبارات الوطني بتقديم تقارير دورية عن أنشطته إلى البرلمان (الدايت). كما انتقد نواب من الحزب الديمقراطي الدستوري التشريع، لافتقاره إلى الضوابط اللازمة لمنع رئيس الوزراء من ممارسة سلطة استبدادية على المعلومات. علاوة على ذلك، حذر المعارضون من إمكانية تسييس أنشطة الاستخبارات بسهولة لمراقبة القوى السياسية المنافسة أو إسكات الآراء المعارضة دون مساءلة عامة.[7]

6. Li Yu, Japanese lower house approves bill to establish 'national intelligence committee'; Move reflect expanding centralized power, surveillance risks and rightward shift: Chinese expert, Global Times, 2026.
7. Japan enacts law centralizing intelligence gathering amid privacy fears, South China Morning Post, 2026.

كما أن شبح المراقبة قبل الحرب العالمية الثانية، هو الآخر، له تداعيات على القانون الجديد، إذ إن أشدَّ معارضة لإصلاح تاكايتشي الاستخباراتي تنبع من تاريخ اليابان المؤلم قبل الحرب. فقبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها، استُخدمت قوات استخبارات الدولة المركزية، وتحديداً التوكو (الشرطة العليا الخاصة، والتي يُشار إليها غالباً باسم «شرطة الفكر»)، لقمع الناشطين المناهضين للحرب، ومنظمي العمال، والمعارضين السياسيين بوحشية. فبالنسبة إلى العديد من المواطنين والأكاديميين اليابانيين، يُثير الإطار الاستخباراتي الجديد أهوال التوكو، ويرى النقاد والمؤرخون أن سعي إدارة تاكايتشي الحثيث نحو سنّ قوانين مكافحة التجسس وإنشاء مكتب استخبارات موحد قد يُستغلّ سلاحاً لقمع الأصوات المعاصرة الداعية إلى السلام. ويكمن الخوف في أن تؤدي صلاحيات المراقبة المركزية الواسعة، حتماً، إلى مراقبة التبادلات المدنية وتشويه سمعة الحركة السلمية، مما يُقوّض عقوداً من المعايير الديمقراطية التي أُرسيت في اليابان ما بعد الحرب.[8]

أبعاد إعادة تموضع اليابان في النظام الدولي

لا يقتصر إعادة تموضع اليابان في النظام الدولي المعاصر على مجرد تغيير في الخطاب الدبلوماسي، بل هو تحول هيكلي عميق مدفوع بمركزية جهاز استخباراتها الوطني. فمن خلال تحويل الاستخبارات

8. Japanese parliament enacts law to establish national intelligence council amid public concern, 2026, Link: https://english.news.cn/asiapacific/20260527/61d5b986457d4988b3dead-9123f24ed2/c.html#:~:text=Tokko%2C%20short%20for%20the%20Special,and%20during%20World%20War%20II.

من عبء إداري متفرق إلى أداة موحدة واستباقية في إدارة شؤون الدولة، تعمل اليابان بنشاط على ترسيخ مكانتها بوصفها قوة رئيسية في هندسة الأمن العالمي، وذلك من خلال عدة أبعاد رئيسية.

أولاً: التحول من القوة التابعة إلى الشريك الاستراتيجي في التحالفات الدولية

على مدى عقود، في ظل إطار ما بعد الحرب العالمية الثانية، اتسمت علاقة اليابان الأمنية مع الولايات المتحدة بعدم تكافؤ كبير، مما جعل الولايات المتحدة فعلياً القوة العليا، بينما لعبت اليابان دور الدرع الدفاعي المحلي. وقد تعززت هذه التبعية هيكلياً بسبب بنية الاستخبارات اليابانية المجزأة، التي افتقرت إلى مركز معالجة مركزي وبروتوكولات صارمة لمكافحة التجسس، مما جعل الحلفاء الغربيين مترددين في مشاركة معلومات استخباراتية رفيعة المستوى وفورية. في حين أنه، مع الإقرار الرسمي بمجلس الاستخبارات الوطنية، تعمل إدارة تاكايتشي على تحويل اليابان بسرعة إلى دولة قوية في مجال مكافحة التجسس. ومن خلال تبسيط جميع قنوات الاستخبارات تحت إشراف رئيس الوزراء مباشرةً، تقضي اليابان على ثغرات تسريب المعلومات، مما يسمح لها بالتعامل مع الولايات المتحدة ليس بوصفها مستهلكاً سلبياً للحماية الأمريكية، بل شريكاً آمناً ومتكافئاً قادراً على تبادل المعلومات الاستخباراتية بصورة متكافئة.

كما يؤدي ذلك إلى تمكين متكافئ ضمن تحالف الحوار الأمني الرباعي، إذ يُغيّر هذا التمركز الاستخباراتي، بصورة جذرية، دور اليابان ضمن أطر الأمن الثنائية، ولا سيما الحوار الأمني الرباعي (كواد)، إلى جانب الولايات المتحدة والهند وأستراليا. إذ كانت مساهمات اليابان، تاريخياً، في الحوار الأمني الرباعي محدودة بسبب التقسيمات الوزارية المنهجية والحساسيات القانونية المحلية المتعلقة بالمراقبة. ويوفر إنشاء مركز الاستخبارات البحرية لليابان البنية المؤسسية اللازمة لتفعيل التزاماتها الإقليمية بشكل كامل. وخلال اجتماع وزراء خارجية دول التحالف الرباعي في نيودلهي، أكد التحالف بشدة على نشر نظام التعاون في مجال المراقبة البحرية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ (IPMSC) لمواجهة المناورات البحرية في المنطقة الرمادية وتأمين سلاسل إمداد التكنولوجيا الحيوية. وبدعم من قيادة استخباراتية موحدة، تدخل اليابان هذه العمليات بوصفها شريكاً استراتيجياً متساوياً، حيث تدمج بياناتها البحرية مع بيانات شركائها لتعزيز الردع الإقليمي الجماعي.[9]

من جهة أخرى، فإن ذلك يعزز التوافق المؤسسي والتنسيق مع حلف الناتو، إذ يتجاوز بُعد إعادة تموضع اليابان منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وذلك من خلال بناء علاقة متكاملة وعميقة مع حلف الناتو. ففي عصر يُنظر فيه إلى الأمن الأوروبي الأطلسي وأمن منطقة المحيطين الهندي والهادئ على أنهما لا ينفصلان، سعى حلف الناتو بقوة إلى تعزيز روابطه المؤسسية مع اليابان. فمن خلال رفع

9. Wang Qi, Ibid.

مستوى جهاز الاستخبارات الداخلية إلى معايير مكافحة التجسس المعتمدة لدى حلف الناتو، تضمن حكومة تاكايتشي أن تكون أنظمة حماية البيانات اليابانية متوافقة تماماً مع أنظمة القوى الغربية. وهذا يسمح لليابان بالتخلص من عزلتها الجيوسياسية التاريخية والمشاركة الفعّالة في شبكات الدفاع السيبراني المتقدمة التابعة لحلف الناتو، ومبادرات الأمن المشتركة للذكاء الاصطناعي، واستراتيجيات مكافحة التضليل العالمية. ويحوّل هذا التمركز اليابان إلى ركيزة أساسية للأمن العالمي، تربط بين البنى الأمنية لأوروبا وشرق آسيا على قدم المساواة.[10]

ثانياً: الاستخبارات كأداة لحماية الأمن الاقتصادي وسلاسل التوريد

في ظل الرؤية السياسية لإدارة تاكايتشي، تُوسّع اليابان مفهومها للدفاع الوطني بشكل جذري، إذ لم يعد استخدام الاستخبارات مقتصراً على رصد الانتشار العسكري الأجنبي، بل أصبح أداة استراتيجية فعّالة لحماية الأمن الاقتصادي وسلاسل الإمداد. ومن خلال سد الفجوة بين الابتكار الصناعي المدني وقدرات الاستخبارات الحكومية، تعمل اليابان على حماية تقنياتها المتقدمة من التسلل المدعوم من دول أجنبية وسرقة الملكية الفكرية، وذلك من خلال التحول الجذري في التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة بوصفها أصولاً للأمن القومي. إذ

10. Relations with partners in the Indo-Pacific region, North Atlantic Treaty Organization, 2026, https://www.nato.int/en/what-we-do/partnerships-and-cooperation/relations-with-partners-in-the-indo-pacific-region#:~:text=NATO%20is%20strengthening%20dialogue%20and,security%20issues%20and%20global%20challenges.

تاريخياً، كانت المخططات الصناعية، وسير العمل في صناعة أشباه الموصلات، وبيانات الهندسة المتقدمة، تُعامل بوصفها ملكية تجارية خاصة فحسب. أما اليوم، فقد قلبت الحكومة اليابانية هذا النموذج رأساً على عقب. ففي إطار استراتيجيتها الحديثة للأمن الاقتصادي، رُفعت التقنيات الحيوية ذات الاستخدام المزدوج رسمياً إلى مرتبة أصول الأمن القومي، مما يجعلها عملياً على قدم المساواة مع الأسرار العسكرية التقليدية. إذ تتولى أجهزة الاستخبارات الحكومية الآن مهمة تتبع وحماية عمليات التصنيع المحلية الحساسة، وتخضع تقنيات، مثل تصنيع أشباه الموصلات المتقدمة، ورسم خرائط الكابلات البحرية، ومواد البطاريات من الجيل التالي، والمخططات الفنية للاتصالات عبر الأقمار الصناعية، لمراقبة دقيقة لمنع الجهات الأجنبية المعادية من اختراق قواعد بيانات الشركات أو إجبار شركات التكنولوجيا اليابانية على مشاركة بياناتها السرية.

كما تُجري الحكومة تقييمات شاملة للكفاءة (تحقيقات في الخلفية)، تُشرف عليها أجهزة الاستخبارات الحكومية، وتستهدف المديرين التنفيذيين ومهندسي الأبحاث في الشركات الخاصة. ويُشترط على كل من يتعامل مع معلومات الأمن الاقتصادي والصناعي الحساسة، ولا سيما في قطاعات البنية التحتية الحيوية (الاتصالات، والطاقة، والخدمات اللوجستية) وسلاسل التوريد الأساسية (أشباه الموصلات، والمعادن الأرضية النادرة، والمستحضرات الصيدلانية)، الحصول على تصريح أمني معتمد من الحكومة. وفي حال قيام موظف أو كيان

مؤسسي غير مُعتمد بتسريب هذه البيانات التقنية الحساسة، فإنه يُواجه عقوبات جنائية صارمة تصل إلى السجن لمدة خمس سنوات. ويُسهم هذا النظام بفعالية في حماية منظومة التكنولوجيا المتقدمة في اليابان من شبكات التجسس الخارجية.[11]

علاوة على ذلك، فإن الاستخبارات تُسهم في مكافحة التجسس الاستباقية والدفاع السيبراني النشط لسلاسل التوريد، إذ يتطلب حماية سلاسل توريد التكنولوجيا نهجاً استباقياً لتحييد التهديدات الرقمية قبل اختراقها الجدران الدفاعية. وتُحوّل استراتيجية الأمن السيبراني والاستخبارات المُحدَّثة في اليابان البلاد من نهج «التعافي السلبي بعد الهجوم» إلى نهج «الدفاع السيبراني النشط». فبدلاً من انتظار مجموعات القرصنة المدعومة من الدولة لاختراق أنظمة التكنولوجيا الحيوية أو سرقة الملكية الفكرية، تتمتع وحدات الاستخبارات السيبرانية المتخصصة في اليابان بصلاحيات قانونية لمراقبة الشبكات الخارجية باستمرار. فهي تتعقب بصمات الهجمات الواردة في الوقت الفعلي، وإذا لزم الأمر، تقوم بتحييد خوادم الجهة المعادية استباقياً لمنع أي اختراق.

وفي الوقت نفسه، وسّعت اليابان نطاق تنسيقها للاستخبارات الاقتصادية على الصعيد الدولي، حيث تتعاون بشكل وثيق مع

11. Naoya Yokota, Who Decides 'Fitness'? — Japan's Security Clearance System and the Tension Between Economic Security and Civil Liberties, (Tokyo: Institute for Social Vision Design, 2026), Link: https://isvd.or.jp/en/columns/security-clearance-economic-security-structure

هيئات، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتحالف الرباعية، لتحليل نقاط الضعف الهيكلية في المعادن الحيوية، وفرض ضوابط صارمة على تصدير التكنولوجيا، وتأمين قنوات الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمومية العالمية ضد التلاعب الخارجي.[12]

ثالثاً: دور القدرات الاستخباراتية المركزية في استراتيجية الردع المتكامل

بإقرار قانون مجلس الاستخبارات الوطنية رسمياً، أرست اليابان البنية المؤسسية اللازمة لتفعيل استراتيجية الردع المتكامل، والردع المتكامل هو الإطار الاستراتيجي الذي يمزج بسلاسة بين القدرات العسكرية، والأدوات الاقتصادية، والدفاع السيبراني، والمناورات الدبلوماسية عبر شبكة من الحلفاء العالميين، لإقناع الخصم بأن تكاليف العدوان تفوق بكثير أي فوائد محتملة،[13] إذ تُعدّ الاستخبارات المركزية الركيزة الأساسية لهذه الاستراتيجية، فمن خلال إزالة الحواجز المؤسسية، بات بإمكان اليابان تحويل بيانات التتبع الخام إلى

12. Japan's Approach to Cybersecurity in Supply Chain Management: A Quick Guide for International Procurement, Get Ahead, Link: https://getahead-asia.com/japan-approach-to-cybersecurity-in-supply-chain-management/#:~:text=Japan%20also%20capitalizes%20on%20artificial,that%20could%20signify%20a%20cyberattack.

13. Christopher Lee, Integrated Deterrence, Integrated Friends: Countering China's Aggression in the Indo-Pacific with Multilateralism, Modern War Institute, https://mwi.westpoint.edu/integrated-deterrence-integrated-friends-countering-chinas-aggression-in-the-indo-pacific-with-multilateralism/#:~:text=By%20bringing%20to%20bear%2C%20as,as%20the%20Indo%2DPacific%20region's.

ردع استباقي متعدد المجالات، وذلك من خلال ما يُعرف بـــ (المركز العصبي للردع المتكامل)، إذ لا يمكن للردع المتكامل أن يُؤتي ثماره إذا كانت المعلومات الاستخباراتية مُجزأة، ففي الأزمات الإقليمية الحديثة سريعة التغير، نادراً ما يظهر التهديد كحدث عسكري بحت، بل غالباً ما يبدأ بهجمات إلكترونية، أو إكراه اقتصادي، أو ضغوط بحرية في المنطقة الرمادية، ويحل المجلس الوطني للاستخبارات هذه المشكلة من خلال إلزام الوزارات بتجميع البيانات، وعندما دافعت رئيسة الوزراء سناء تاكايتشي عن القانون، صرّحت صراحةً بأن مركزية هذه الوظائف تُمكّن مجتمع الاستخبارات من تقديم دعم قوي لاتخاذ قرارات سليمة من قِبل صانعي السياسات لاستباق الأزمات الخطيرة بشكل استباقي، فبدلاً من الرد على أمر واقع يفرضه الخصم، تستخدم قيادة موحدة معلومات استخباراتية تنبؤية لنشر تدابير مضادة مُوجّهة - مثل نقل أصول الحرب الإلكترونية، أو تأمين البنية التحتية الرقمية، أو تجميد الروابط المالية - قبل اندلاع صراع عسكري.[14]

ومن التطبيقات الاستراتيجية المهمة لدور القدرات الاستخباراتية اليابانية المركزية في استراتيجية الردع المتكامل استباقُ الصراع في مضيق تايوان. فقد قطعت إدارة تاكايتشي، بصورة جذرية، مع نهجها الدبلوماسي السابق القائم على الغموض، وذلك بجعل أمن مضيق تايوان جزءاً لا يتجزأ من الأمن الوطني الياباني. وبعد التصريحات

14. Japan passes law to launch new intelligence council, Taipei Times, 2026, Link: https://www.taipeitimes.com/News/front/archives/2026/05/28/2003858103#:~:text=%E2%80%9CTo%20maintain%20peace%20and%20prosperity,by%20policymakers%2C%E2%80%9D%20Takaichi%20said.

السياسية التي أشارت إلى إمكانية تدخل طوكيو عسكرياً في حال نشوب نزاع في تايوان، يوفر تفعيل مجلس الاستخبارات الوطنية الآلية الهيكلية اللازمة لدعم هذا الردع من خلال الأدوار العملياتية للاستخبارات المركزية في تايوان، وذلك عبر مؤشرين رئيسيين:

أولهما: الإنذار المبكر والانتشار في الجزر: إذ تنسق الاستخبارات المركزية البيانات الآنية الواردة من الرادارات، وبطاريات الصواريخ الساحلية، وأنظمة الحرب الإلكترونية المنتشرة على طول جزر ريوكيو وكيوشو في جنوب غرب اليابان. ويتيح دمج هذه البيانات لليابان مراقبة تحركات جيش التحرير الشعبي الصيني شمال تايوان وجنوبها بدقة.

ثانيهما: شبكات تبادل المعلومات السرية: إذ نظراً لعدم وجود علاقات دبلوماسية رسمية بين طوكيو وتايبيه، فإن مركزية المعلومات الاستخباراتية تسمح لمكتب رئيس الوزراء بتجاوز الحواجز البيروقراطية الصارمة. وبذلك، تستطيع اليابان إجراء تبادلات استخباراتية غير مباشرة وغير رسمية مع تايوان بشأن انتهاكات المجال الجوي ومواقع القوات البحرية، مما يقلل من خطر الحصار المفاجئ أو الهجوم البرمائي.[15]

أما التطبيق الثاني لدور القدرات الاستخباراتية اليابانية المركزية في استراتيجية الردع المتكامل، فهو مواجهة الإكراه في المنطقة الرمادية في بحر الصين الجنوبي. إذ يُعرف بحر الصين الجنوبي بحروب

15. Nouroz Khan Bijarani, The Reorientation of Middle Powers and Taiwan's Strategic Window in the Indo-Pacific (2026–2030), (Washington DC: Global Taiwan Institute, 2026), p.p. 6-9.

«المنطقة الرمادية» وهي أعمال قسرية تقوم بها جهات فاعلة حكومية، مثل تكتيكات الهجوم الجماعي التي تستخدمها الميليشيات البحرية ومواجهات خفر السواحل، والتي تتأرجح عمداً دون عتبة الصراع العسكري المفتوح. ويُعدّ الدفاع السلبي غير مجدٍ في مواجهة هذه التحولات التدريجية في الوضع الراهن.

ولتحقيق الردع المتكامل، تستخدم اليابان الاستخبارات المركزية لدعم أطر الأمن المصغرة، ولا سيما التحالف الثلاثي بين الولايات المتحدة واليابان والفلبين. وبموجب المخطط المُحدَّث لـ «منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة» الذي أعلنته رئيسة الوزراء تاكايتشي، تستفيد اليابان من مركزها الاستخباراتي المركزي لتنسيق الوعي بالمجال البحري عبر بحر الصين الجنوبي. وذلك من خلال تزويد شركاء جنوب شرق آسيا، مثل مانيلا، بصور الأقمار الصناعية ومعلومات الاستخبارات الإلكترونية (SIGINT) في الوقت الفعلي، فتُزيل اليابان غطاء التخفي عن الجهات الفاعلة في المنطقة الرمادية. وهذا يُمكّن الشراكة الثلاثية من تنسيق الدوريات البحرية، وكشف الحصار غير القانوني أمام المجتمع الدولي فوراً، ونشر مساعدات التنمية الرسمية (ODA) ذات الأهداف الأمنية لتعزيز الموانئ والمطارات المعرضة للخطر. ويُحوّل هذا التمركز الاستخباراتي اليابان من مراقب بعيد إلى مُساهم فاعل، في الوقت الفعلي، في بناء استقرار بحر الصين الجنوبي.[16]

16. Lisa Curtis and Ryan Claffey, U.S.-Japan-Philippines Trilateral Cooperation, (Washington, DC: Center for a New American Security, 2026), p.p. 11-13.

الخاتمة

يمثل تحول موقف الأمن القومي الياباني من نهج رد الفعل، الذي ساد بعد الحرب والمعروف بـ «مبدأ يوشيدا»، إلى نموذج الأمن الاستباقي، نقلةً نوعيةً عميقة. ويكمن جوهر هذا التطور في إدراك أن القدرات العسكرية التقليدية، في عصر التعددية القطبية والحروب متعددة المجالات، تصبح عاجزة دون بنية استخباراتية موحدة. ويُعدّ التأسيس الرسمي لمجلس الاستخبارات الوطنية في مايو/أيار 2026، في عهد إدارة تاكايتشي، بمثابة نقطة انطلاق هيكلية حاسمة لإعادة تموضع اليابان في النظام الدولي، محولاً اليابان من مراقب سلبي إلى فاعل رئيسي في بناء الاستقرار الإقليمي. إذ إن التحول الاستخباراتي في اليابان يتجاوز مجرد توحيد بيروقراطي، فهو بمثابة إعلان عن استقلال استراتيجي. فمن خلال إتقانها إدارة بيئة بياناتها، ضمنت اليابان أنها لن تكتفي بمجاراة تقلبات منطقة المحيطين الهندي والهادئ، بل ستمتلك أيضاً القدرة التحليلية، والتكتيكية، وربما الاستراتيجية، اللازمة لتشكيلها.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org